الأموال وشركات البلد واقتصادها كله وقع فى أيدى جماعات مجهولة من المحاسيب. ودخلنا فى مأساة القطاع العام، وهى مشكلة قومية فعلا، لأنها جعلت الدولة تاجرة وصانعة ومصدرة ومديرة بنوك. وسيدى رئيس الوزراء - وهو اقتصادى كبير - يعرف أن الدول لا تصلح لهذا، لا دولتنا وحدها. بل كل الدول فموظف الدولة لا يمكن أن يكون إلا موظفا مطيعا لرؤسائه. ولا يمكن أن يكون لديه الخيال أو التطلع أو روح المغامرة التى هى أساس النجاح فى الاقتصاد. وموظف الحكومة عندنا بدأ من ذلك الحين ينحدر انحدارا محزنا فى كل مستويات الأعمال. وليس هناك خلاف عندنا اليوم فى أن أى عمل لك فى مكاتب الدولة لا يمكن أن يسير سيرا معقولا. وأنا شخصيا أحاذر أن تكون لى مصلحة فى أية إدارة، ولكى أستخرج بطاقة التموين كان على أن أذهب إلى المكتب فوق العشر مرات، ومع ذلك فعندما سلمونى إياها وجدت أخطاء فى الاسم والبيانات واضطررنا إلى استبدال غيرها بها، والموظف الذى ناولنى إياها لم يشعر بأى خجل عن الخطأ، وما من مرة أذهب إلى محل التموين إلا وجدت صعوبات. واضطررت إلى الانتظار أضعاف الوقت المطلوب، وآخر مرة حاسبونى عن الضرائب كان عن ١٩٨٢م مع أن حساباتى عندهم إلى ١٩٨٥م فى مواعيدها ولكن الموظفين لا يعملون.

ونحن عندما ننتقد لا ننقد الحكومة بمستوياتها العالية، بل إنها دائما طبقات الموظفين المنفذين. إنها دائما الانفراستركنشر المريضة، وأنا شخصيا لا أتصور رئيس وزراء هو خير من الدكتور على لطفى. فهو رجل مثقف جدا. وذكى ومجرب ووطنى عظيم. ولكن ماذا يعمل سيادته فى نظام التعليم المتدهور من ساسة لرأسه؟ فالمدارس لا تعلم والجامعات لا تثقف والمعاهد لا تكون، نتيجة لنكبتين: مجانية التعليم، وهى أكذوبة ورثناها عن العصر الناصرى - وتدهور كوادر التدريس، وبلد مثل بلدنا يحتاج فى